



عمال النفط في البصرة يتظاهرون في شهر آذار (مارس) للمطالبة برواتبهم و مستحقاتهم المتأخرة
صورة للاتحاد العام لنقابات العاملين في العراق (GFWUI)

في الأشهر الأخيرة شهدت شوارع بغداد و شتى محافظات العراق الأخرى حملة واسعة من التظاهرات الغاضبة قادها و نفذها عمال و منتسبوا القطاع العام، تدفعهم مشاعر الغبن لعدم صرف مرتباتهم ، إضافة لتخفيض مخصصاتهم و احتمالية تسريح جماعي لأعداد هائلة من العاملين إذا ما تمت خصخصة قطاع الخدمات الحكومية، و لم تردع المحتجين المصادمات مع الشرطة و القوات الأمنية، أو توقيف عدد من الناشطين العماليين في بغداد. و بموقفهم هذا قد صححوا الأخطاء الحكومية الفاضحة، بما في ذلك ما حصل قطاع النفط. فبعد أن هدد أكثر من 17 ألف عامل بالإضراب في إحدى شركات النفط الكبرى في شمال العراق، تم أخيراً صرف مستحقاتهم المتأخرة منذ عام 2013.

في هذا العدد من النشرة الإخبارية ، سنسلط الضوء على التحديات المتزايدة و الخطيرة التي يواجهها عمال القطاع العام في ظل التدهور الشديد للإقتصاد العراقي بسبب استمرار الأزمات السياسية و الأمنية. بالرغم من الظروف الصعبة و التدهور العام، إلا أن النقابات العراقية باتت تعزز من قوة الحركة العمالية من خلال تنسيق الجهود و شن الحملات، و الدفع باتجاه إصدار قانون عمل جديد، و السعي لحلول عادلة و منصفة للنساء و الرجال من العاملين في شركات التمويل الذاتي التابعة الى وزارة الصناعة الذين لم يتسلموا مرتباتهم، بدعوى أنه ينبغي على شركاتهم تحقيق الأرباح التي تضمن الإكتفاء الذاتي.

و قد أصدر اتحاد المجالس العمالية و النقابات (FWCUI) بياناً باللغتين العربية و الإنكليزية وضح فيه الصعوبات التي يلاقيها عمال القطاع العام في العراق.



العاملين في وزارة الصناعة ينظمون سلسلة من التظاهرات للمطالبة بالرواتب المتأخرة - صورة لوسام جاسب

العاملين في وزارة الصناعة والمعادن

- عشرات الآلاف من العاملين في شركات التمويل الذاتي في العراق و التابعة لوزارة الصناعة والمعادن والذين تظاهروا للمطالبة بإيجاد حلولاً دائمية ، لمشاكلهم و دفع المرتبات السابقة منها و المستقبلية، يواجهون الآن مشكلة جديدة حيث أن قانون الموازنة الوطنية لعام 2015 الصادر في شهر كانون الثاني 2015 يحتوي على بنود تنص على نقل العمال الى القطاع الخاص وهذا سيؤدي الى خفض المرتبات و المخصصات، إضافة الى التسريح و التقاعد القسري
- خلال شهر كانون الثاني ، وفي واحدة من عدة تظاهرات ، طالب العاملين في القطاع العام إنهاء أزمة المرتبات المتأخرة. و قد التقى وفد يمثل العاملين مع السيد نائب الأمين العام لمجلس الوزراء لشؤون الوزارات و المحافظات الذي وعدهم باتخاذ مواقف جادة لحل الموضوع.
- أصدر مجلس الوزراء أمراً بالرقم 115 يطالب به جميع الوزارات و المحافظات بتضييق و تحديد أطر التفاوض عند التعاقد، و إتخاذ إجراءات ضد الموظفين الذين يشاركون في الإحتجاجات " التي لم يصرح بها القانون". يمكنكم قراءة نص الأمر الوزاري باللغتين الإنكليزية و العربية.
- لقد تلقى عمال القطاع العام دعماً من قبل الحركة العمالية العالمية، بما في ذلك الأتحاد الأمريكي للعمال و مؤتمر المنظمات الصناعية (AFL-CIO) (اللغة الإنكليزية و العربية)، ومركز التضامن العمالي الدولي (اللغة الإنكليزية و العربية) ، و الأتحاد الدولي للصناعات (IndustriALL)، والاتحاد الدولي للنقابات (ITUC) (اللغة الإنكليزية و العربية)، ومنظمة عمال الولايات المتحدة المناهضين للحرب (USLAW) (اللغة الإنكليزية و العربية).

عمال النفط و الغاز

- في كركوك، أعلن منتسبون الى إتحاد نقابات عمال كردستان (KUWU) في شهر آذار (مارس) بأنهم سيضربون عن العمل في اليوم الأول من شهر نيسان (أبريل) ما لم تقوم الشركة بصرف مستحقاتهم المتأخرة منذ عام 2013. و قد وافقت الشركة على مطالبهم و أطلقت الدفعات الى جميع الـ 17000 منتسب في 1 أبريل (الاتفاق باللغة الإنكليزية و العربية).
- تظاهر المئات من عمال شركة نفط الجنوب في البصرة في شهر آذار (مارس) للإحتجاج على التأخير الطويل في صرف مستحقاتهم من الأرباح السنوية التي يقرها القانون العراقي. كما طالبوا إدارة الشركة بتثبيت العمال و الأجراء اليوميين بصفة دائمية.
- أيضا في البصرة، و إقتداءا بعمال النفط، إحتشد عمال شركة غاز البصرة في الرابع عشر من نيسان (أبريل) للمطالبة بصرف مستحقاتهم من الأرباح السنوية. (نص بيان اتحاد المجالس و النقابات العمالية في العراق باللغتين : الإنكليزية و العربية).

أحداث في ذي قار

- خلال زيارة وزيرة الصحة لإحدى المستشفيات في الناصرية في الأول من نيسان (أبريل)، تظاهر العشرات من عمال مديرية الصحة للإحتجاج على التخفيض المحتمل لمرتباتهم من 127 دولار أمريكي الى 76 دولار في الشهر. كما طالبوا من الحكومة أن تقوم بتعيينهم كموظفين على الملاك الدائم. و قد تعرّض البعض من العمال المحتجين الى إصابات طفيفة و هم يحاولون الإبتعاد من مصدر الاطلاق النار في الهواء من قبل افراد حماية الوزارة في محاولة منهم لتفريق المتظاهرين، و هو أمر قد نفته الوزارة. و قد دافع أحد أعضاء البرلمان و الممثل عن المحافظة في مجلس النواب عن شكوى العمال، كما وعد مجلس محافظة ذي قار العمال بزيادة مرتباتهم.
- إعتقلت قوات الشرطة في ذي قار السيد هشام العبادي، رئيس فرع الاتحاد العام لعمال العراق (GFIW) في المحافظة، بالإضافة الى رئيس إحدى النقابات المنضوية الى الإتحاد المحلي. و قد أفاد كليهما بأنهما تم توقيفهما لأكثر من خمس ساعات بدون أي أمر قضائي. و توقع الناشطين بيان توقيفها جاء على أثر تنظيم الإتحاد لإعتصام عمالي في إحدى شركات البناء و التي كانت إدارتها قد قررت تسريح 46 عاملا عراقيا من وظائفهم بدون أي سبب. و تعتقد النقابة بأن فصلهم هو بسبب نشاطهم النقابي. هذا و قد تم إطلاق سراح الناشطين من قبل القوات الأمن بعد أن تظاهر العمال هتفوا بشدة، مطالبين بذلك. كما تم تقديم إعتذار رسمي اليهما، و التأكيد على أن العقوبات قد صدرت بحق الضباط الذين قاموا بهذا الإجراء.

تظاهرات إحتجاجية في المثنى

- تظاهر المئات من عمال القطاع العام في محافظة المثنى ممن كانوا قد فقدوا وظائفهم أو ممن تم تقليل مرتباتهم الى دون الحد الأدنى المقر قانونيا، و قد أنطلق هؤلاء العمال في مظاهرتين إحتجاجيتين إضافة الى تنظيم إضراب عن العمل في شهر آذار (مارس). و قد نالت مواقفهم هذه إهتمام المسؤولين و منهم نائب المحافظ الذي وعدهم بالإتصال بوزارة الصحة التي تشرف على هؤلاء العمال. (للإطلاع على قائمة المطالب باللغتين الإنكليزية و العربية). و قد جاءت هذه التظاهرات عقب ورشة عمل عقدها اتحاد نقابات عمال المثنى التابع للاتحاد العام لنقابات العمال في العراق (GFIW) لتطوير خطة عمل لمواجهة حملة التسريح من العمل، و لم يثنى العمال من التظاهر و المطالبة بحقوقهم منع قوات الأمن لإحدى التظاهرات.
- بتظاهرة عارمة نظمها فرع الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق (GFIW) فرع المثنى و بالتعاون مع حلفائه في المحافظة كأعضاء منظمة ساوة لحقوق الأنسان، تظاهر المئات من العمال و إحتشدوا حول مبنى المحافظة في الخامس العشرين من آذار (مارس) للمطالبة بإعادة عمال تنظيف المستشفيات الى وظائفهم التي سرحوا منها. و قد شجب السيد علي جباري، رئيس فرع الإتحاد في المثنى قرار الحكومة بتسريح نسبة 50% من عمال تنظيف المستشفيات، و تخفيض الحد الأدنى للأجور الى دون 250 ألف دينار عراقي (200 دولار) في الشهر، و قال أن ذلك مخالف للقانون. و قد إلتقى علي لفترة المرشدي، عضو مجلس النواب مع المتظاهرين و وعد بإيجاد حل لهذه الأزمة. (شاهد فلم فيديو عن التظاهرة).

تسليط الضوء على عمال مصنع سمنت كربلاء



عقب ورشة عمل ورشة مركز التضامن العمالي حول حقوق العمال، إتخذ عمال مصنع سمنت كربلاء مواقف قوية لنيل تطبيق معايير السلامة و الصحة المهنية، و غيرها من حقوق العمل. صورة للإتحاد العام لنقابات العاملين في العراق (GFWUI)

وقع نحو 350 عامل في معمل اسمنت كربلاء عريضة في نيسان 2015 للمطالبة بالتمثيل في المفاوضات مع الإدارة بعد أن رفضت الشركة طلبا مماثلا من قبل مجموعة من العمال في فبراير شباط. وقع العمال الالتماس بعد أشهر من التوعية من قبل زملائهم في العمل لتعريفهم بحقوقهم. وبالرغم من أن قوانين العراق تحضر العاملين من تأسيس نقابات في مؤسسات القطاع الخاص، إلا أن هذا المعمل يستلم قروض من مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، و أن هذه العقود تشترط إحترام حرية التجمع و التنظيم. هذا و أن عمال السمنت قد **نظموا تظاهرة** في شهر نيسان (أبريل) لمطالبة الإدارة باللقاء مع لجنة تمثل العمال لمناقشة سبل تحسين أساليب السلامة و الصحة المهنية في المصنع، و غيرها من القضايا العمالية المهمة. (يمكن الإطلاع على نص بيان الإتحاد العام لنقابات العاملين في العراق (GFWUI) باللغتين **الإنكليزية** و **العربية**).

و يذكر أن عمال الاسمنت قاموا بتنظيم هذه المواقف بعد ورشتي العمل التي نظمتها الإتحاد العام لنقابات العاملين في العراق (GFWUI) في كانون الثاني (يناير) بالتعاون مع مركز التضامن العمالي. و بعد الورشتين أيضا ، قامت لجنة من وزارة البيئة و أخرى من المركز الوطني للصحة والسلامة المهنية التابع الى وزارة العمل و الشؤون الإجتماعية بزيارة المصنع و تفتيش موقع العمل.



عمال العراق يتظاهرون للمطالبة بإصدار قانون العمل الجديد، رافعين شعار: "مرت أكثر من عشر سنوات على التغيير في العراق و لا زالت قوانين نظام صدام حسين الدكتاتوري سيف مسلط على رقاب العمال و منظماتهم النقابية".

تطورات تشريع قانون العمل العراقي الجديد

من المؤمل أن يعرض قانون العمل الجديد على مجلس النواب في شهر أيار (مايو) لغرض التصويت. لقد عملت النقابات العمالية العراقية بشكل وثيق مع لجنة العمل البرلمانية الجديدة في حملة من أجل إصدار قانون عمل جديد متوافق مع إتفاقيات منظمة العمل الدولية (ILO)، ليحل محل القانون الصادر في عام 1987. (يمكن الإطلاع على العدد الثالث الصادر عام 2011 للنشرة الإخبارية العمالية التي يصدرها مركز التضامن، و باللغتين [الإنكليزية](#) و [العربية](#)).

و إذا ما تم تمرير القرار، فإنه سيحمل الكثير من التحسينات لصالح عمال العراق، عن سابقه. فعلى سبيل المثال ستكون هي المرة الأولى التي يكون فيها نص تشريعي يحمي النساء العاملات من التحرش الجنسي في مواقع العمل. كما أنه سيتم مجالاً أوسع للحماية في موقع العمل ضد جميع أشكال التمييز بين العاملين، سواء كان ذلك التمييز في الأجر، فرص التعيين و التشغيل، و الترفقيات، أو واجبات العمل. كما أن القانون سيعزز حق العمال في التفاوض الجماعي، و الإضراب. و في شهر شباط (فبراير)، إلتقى مدير برنامج العراق في بغداد لمركز التضامن العمالي مع وزير العمل و الشؤون الإجتماعية العراقي، و أعضاء لجنة العمل و الشؤون الإجتماعية في مجلس النواب للتباحث حول سبل المضي قدماً في إصدار قانون العمل الذي عملت عليه النقابات بالإشتراك مع منظمة العمل الدولية (ILO)، و الأتحاد الدولي لنقابات العمال (ITUC).

كما إلتقت وفود من الأتحاد العام لنقابات العاملين في العراق (GFWUI)، و الأتحاد العام لعمال العراق (GFIW)، و الأتحاد العام لنقابات عمال العراق (GFITU) مع وزير العمل و الشؤون الإجتماعية و اللجنة البرلمانية للعمل، و ذلك في شهر آذار (مارس). **بهدف الترويج لنسخة قانون العمل** التي تبنتها عليها النقابات. هذا و قد أوضح مركز التضامن العمالي، و ممثلين عن الأتحاد العام لنقابات عمال العراق (GFITU)، أتحاد المجالس و النقابات العمالية في العراق (FWCUI)، و الأتحاد العام لنقابات العاملين في العراق (GFWUI)، و أتحاد نقابات النفط في العراق (IFOU)، كافة التحديات و الصعوبات التي تواجهها النقابات من أجل إصدار قانون عمل عادل، و ذلك في المنتدى الإجتماعي العراقي الذي عقد في شهر آذار (مارس). (التفاصيل باللغتين [الإنكليزية](#) و [العربية](#)). و قد تعهدت عدة منظمات للمجتمع المدني بالعمل الى جانب النقابات ريثما يتم التصويت على القانون.

مهاجمة عمال قطاع الكهرباء لرغبتهم في التنظيم النقابي

أصدر مركز التضامن العمالي تقريرا جديدا باللغتين [الأنكليزية](#) و [العربية](#)، لتوضيح لماذا ينبغي ضمان حرية التنظيم النقابي في القطاع العام، بضمنه قطاع الكهرباء على سبيل المثال لا الحصر، و ضرورة أخذ ذلك بنظر الإعتبار في قانون التنظيم النقابي في العراق. فقد منح البنك الدولي عام 2007 قرضا بقيمة 124 مليون دولار الى الحكومة العراقية لإعادة إعمار و تأهيل قطاع الكهرباء في البلاد. و لكن خلال فترة سريان القرض، شنت الحكومة العراقية [حملة ضد النقابات في قطاع الكهرباء](#)، بعد أن قامت الأخيرة بفضح الفساد على نطاق واسع في هذا قطاع. كما تم خنق قدرة العمال على التمتع بحقوقهم فقد حدد ذلك قدرتهم على التعبير عن شكاواهم و تظلماتهم عن سوء معاملة العمال بشكل واضح و رسمي و بالطرق الأصولية التي تضمنها نصوص قروض القطاع الخاص من قبل المؤسسات المالية الدولية.

تضامن النقابات العمالية العراقية مع النقابات الأمريكية

بنفس الطريقة التي تعبر فيها المنظمات النقابية العمالية الدولية عن دعمها لأخوتهم و أخواتهم في العراق، فإن النقابات العراقية بدورها قامت بإرسال رسائل تضامن الى أعضاء نقابة عمال الحديد المتحدة في الولايات المتحدة الأمريكية، خلال فترة إضرابهم عن العمل في شهر شباط (فبراير). و منها:

- رسالة الاتحاد العام لنقابات العاملين في العراق (GFWUI) باللغتين [الأنكليزية](#) و [العربية](#).
- رسالة إتحاد المجالس و النقابات العمالية في العراق (FWCUI) باللغتين [الأنكليزية](#) و [العربية](#).
- رسالة إتحاد نقابات عمال كوردستان (KUWU) باللغتين [الأنكليزية](#) و [العربية](#).
- رسالة منظمة السلامة المهنية و الصحة في كردستان. باللغتين [الأنكليزية](#) و [الكردية](#).

لأية إستفسارات أو ملاحظات الرجاء الاتصال بالسيدة ايرن رادفورد على عنوان البريد الإلكتروني eradford@solidaritycenter.org

Solidarity Center
888 16th Street NW, Suite 400 | Washington, DC 20006
| information@solidaritycenter.org
www.solidaritycenter.org | [Facebook](#) | [Twitter](#)
Copyright© 2015 Solidarity Center
[Privacy Policy](#) | [Terms of Use](#) | [Unsubscribe](#)